

2021

The Multiplicity of Grammatical Faces in Case Issue between Sibawaieh and Late Grammarians

Mutasem Basem Gwadareh

AL-Najah National University, motasim.ghawadreh@najah.edu

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa>

Recommended Citation

Gwadareh, Mutasem Basem (2021) "The Multiplicity of Grammatical Faces in Case Issue between Sibawaieh and Late Grammarians," *Al-Balqa Journal for Research and Studies* **البلقاء للبحوث والدراسات**: Vol. 24: Iss. 2, Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/albalqa/vol24/iss2/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Al-Balqa Journal for Research and Studies **البلقاء للبحوث والدراسات** by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

تعدُّ الوجوه النحويَّة في باب الحال بين سيبويه والنحويين المتأخريين

معتصم باسم غوادره

مدرّس، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية.
ORCID: 6669-5820-0002-0000

البريد الإلكتروني: motasim.ghawadreh@najah.edu

الملخص

يعالج البحث الفرق بين صنيع سيبويه في تعدُّ الوجوه النحويَّة، في قضايا الحال؛ وصنيع النحويين المتأخريين في ذلك التعدُّ، ويقف عند حقيقة التحول من تعدُّ الوجوه إلى الأحاديَّة فيها، ويكشف مسببات هذا التعدُّ وظروف تشكُّله السياقية واللهجية، ويوضِّح ما جرى له عند جلِّ المتأخريين من طمس أو تغييب.

ويبيِّن البحث أن كلا الصنيعين يعودُ إلى طبيعة اللغة التي يُعدُّ لها، ومدى حاجة أهلها في كلِّ زمنٍ إلى ذلك التعدُّ؛ ففي زمن سيبويه حاجةٌ إليه، ولم يعد الأمر كذلك في زمن النحويين المتأخريين؛ ما دفعهم إلى عدم الاهتمام بما تعدَّد ضبطه.

الكلمات المفتاحية

النحو العربي، النحويون المتأخرون، باب الحال، تعدُّ الوجوه النحويَّة، سيبويه، كتاب سيبويه.

The Multiplicity of Grammatical Faces in Case Issue between Sibawaieh and Late Grammarians

Mutasem Basem Gwadareh

Master, An-Najah National University, Nablus, College of Humanities, Department of Arabic Language.
ORCID: 6669-5820-0002-0000

Email: motasim.ghawadreh@najah.edu

Abstract

This research deals with the difference between Sibawaieh's making in the Multiplicity of the grammatical faces in the case issues. And the making of late grammarians in that Multiplicity. It stands at the reality of the transformation from multiple faces to monotheism and reveals the causes of this multiplicity and how it appeared in contextual and linguistic conditions, and shows how it absent and defaced by all the late grammarians.

The research shows that both makings relate to the nature of the language whose grammar was written, and the extent to which its people at all times need that plurality. During the time of Sibawaieh, it was needed while this is no longer the case for late grammarians. This led them to not care about the multiple settings.

Key words

Arabic grammar, Case issue, Late grammarians, Multiplicity of grammatical faces, Sibawaieh and Sibawaieh's book.

مقدمة

في دراستها: "ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو العربي؛ أسبابها وحلول مقترحة"، إلى تأويلات النحويين، واختلاف اللهجات العربية، وأشارت إلى أن التعدد يكون أحياناً في المستوى اللهجي نفسه، يُؤتى به لغرض دلالي، يقصده المتكلم، ولم تأت بأي مثال لتؤكد به فكرة ما ذهبت إليه (الكيلاني، 2015، 95 - 119). واهتم "عبد المؤمن محمد" في دراسته: "ظاهرة تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه؛ تفسير وتحليل"، بتحليل ما تعدد الضبط في قضايا نحوية عدّة، منها الحال، تحت عنوان: "مثل من الحال" (محمد، 2017، 754 - 761)، ولم يذكر فيه إلا التعدد، الذي حدث للأعداد المضافة إلى الضمير، والحال المقطوعة عن النصب إلى الرفع.

ث- وبعضها الآخر دمج بين تعدد التوجيهات الإعرابية لما توحد الضبط فيه، وتعدّد الأوجه النحوية لما تعدد الضبط فيه؛ كما فعل "أحمد عبد العظيم" في دراسته: "الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية - تفسير القرطبي نموذجاً" (أحمد، 2014، 140 - 298)، ولكنه ركز على تعدد التوجيهات الإعرابية للحالة الواحدة؛ لأنه حصر دراسته في تفسير القرطبي للقرآن الكريم، ولأن اهتمامه بدراسة الأثر الدلالي لم يدفعه إلى الاهتمام بدراسة تعدد الضبط، الذي لا يؤدي إلى تغييرات في الدلالة، على عكس التوجيهات النحوية المختلفة، التي يكون لكل وجه منها معنى معين.

وأنبه إلى أن الدراسة لا تبحث فقط في أسباب تعدد الأوجه الإعرابية عند النحويين الأوائل كما في الدراسات السابقة المذكورة، بل تبحث أيضاً في أسباب إهمال قسم كبير من النحويين المتأخرين لذلك التعدد؛ فأصحاب الدراسات التي ذكرتها آنفاً لم يُشيروا إلى أن جلّ ما أثبت سيبويه تعدد الوجوه فيه أصبح أحادي الوجوه فيما بعد، وقد اختصت الدراسة بتوضيح هذا التحول في قضايا الحال كلها بين سيبويه والنحويين المتأخرين؛ أما الدراسات السابقة فلم ينتبه أصحابها لهذا التحول، ولم تأخذ من قضايا الحال إلا جزئيات متناثرة بهدف إثبات وجهة نظر معينة هنا أو هناك.

وأنبه أيضاً إلى أن دراستي تُعنى بمعالجة الوجوه الإعرابية، التي نتجت عن تعدد الضبط، ولا تُعنى بمعالجة ما تعدد التفسير أو التقدير فيه والتزم وجهاً واحداً؛ لأنه يرجع إلى اختلاف تفسيرات النحويين في الوجه الواحد، الذي لا تعدد في ضبطه، وإن المتأمل في الدراسة يلحظ أنها تهتم بتتبع الفارق بين صنيع سيبويه في تعدد الضبط في قضايا

قد يوهّم عنوان الدراسة أن سيبويه تناول قضايا الحال في باب واحد، ولم يتجاوز حديثه عنها حدود ذلك الباب، ولكن هذا الوهم بيده استقصاء ما ورد عن الحال في أبواب الكتاب، ويردّد كلام سيبويه عليه في أبواب كثيرة ومتناثرة، ولستُ معنياً بإثبات ذلك هنا؛ لأن كل ما في الدراسة يؤكد تعدد الأبواب التي تناولت الحال لدى سيبويه؛ ولكن هذا التعدد انمحي لدى قسم كبير من النحويين المتأخرين، فاختزل الحديث عن الحال، لديهم، في باب منفرد، ومستقل عن غيره من الأبواب. ثمة دراسات عدّة، تناولت ظاهرة التعدد في أبواب النحو المختلفة، من جهات نظر متباينة، وذلك على النحو الآتي:

أ- منها ما يهتم بمعالجة أنماط الحال المتعددة في الجملة الواحدة؛ كما هي الحال في دراسة "مها السبيعي": "ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر- الحال- النعت)" (السبيعي، 2008، 72-11)؛ إذ عيّنت فيها بدراسة تعدد الأحوال في التركيب اللغوي، وليس هذا ممّا تهتمّ دراستي بمعالجته.

ب- ومنها ما يهتم بدراسة التوجيهات النحوية المتعددة للحالة الإعرابية الواحدة، فلو توقّفنا عند دراسة "محمود الجاسم": "أسباب التعدد في التحليل النحوي" لوجدناها تهتم بمعالجة التعدد، الذي نشأ نتيجة تعدد التوجيهات النحوية لما يتوحد الضبط فيه (الجاسم، 2004، 95 - 151)، ولم تهتم بما تعدد الضبط فيه.

ت- وبعضها عالج تعدد الضبط في الحالة الإعرابية الواحدة، فقد اهتم "نهاد الموسى"، في دراسته: "فيها قولان أو قضية التعدد في وجوه العربية" (الموسى، 1975، 45 - 67)؛ بالعوامل التي أدت إلى تعدد الوجوه النحوية، وردّها إلى اختلاف اللهجات، وتطور استقراء العربية على مدى ثلاثة قرون ونيف من حياتها، واختلاف طرائق النظر التي اصطنعها اللغويون، وأقرّ أن للنواميس الفاعلة في صياغة البناء اللغوي بمستوياته كافة دوراً في تعدد الوجوه. وتابعه، في هذه القضية، "إسماعيل عمارة" في دراسته: "تعدد الأوجه الإعرابية- دراسة تحليلية تاريخية" (عمارة، 1994، 115 - 140)، وأرجع هذا التعدد إلى مقتضيات الشكلية للتفسير النحوي، وإلى مقتضيات التطور اللغوي واختلاف اللهجات، وانتهى إلى الفنة التي مردّها اختلاف الإعراب لاختلاف المضمون. وقد ردّت "إيمان الكيلاني" هذا التعدد

جُعِلَتْ مصادرَ وأضيفتْ إلى مضمَرٍ كقولهم: مررتُ بالقوم ثلاثتهم أو أربعتهم، وكذلك إلى العشرة؛ ولكن هذه الأسماء اختلفت عما ذُكر من الأحوال التي وقعتْ مصادرَ، في احتمال ورودها في غير ما وردتْ فيه تلكم المصادرُ؛ فهي تحتلُّ وجهين إعرابيين، نتيجة اختلاف الضبط، بمَعزَلٍ عن اختلاف التفسير الإعرابي للوجه الواحد.

توقفتْ سببويه عند تعدد الضبط في الأسماء التي وقعتْ معرفةً بالإضافة، في مثل: مررتُ بهم ثلاثتهم، وكشفتْ عن احتمالها لوجهين إعرابيين متباينين في الضبط، ورداً هذا التعدد إلى تباين لهجتي بين أهل الحجاز وبني تميم، فالحجازيون ينصبون "ثلاثتهم" مطلقاً على الحال؛ أما التميميون "فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جرّاً فجرّاً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً" (ابن السراج، 1996، 1، 214؛ وانظر: ابن يعيش، دون تاريخ، 2، 57)، ولكن هذا التعدد اللهجي نشأ عنه فارقٌ في المعنى، عوّل عليه سببويه للتمييز بين نصب "ثلاثتهم" وجرّها، فمن نصب قصد أنه مرّ بهؤلاء فقط، وابتغى بذلك معنى الإنفراد، ومن جرّ قصد أنه لم يدع أحداً منهم إلا مرّ به، فهو بدأ يبتغي أن يعمّ (سببويه، 1988، 1، 374 و375)، ولكن الفارق بين المعنيين يتضح بشكلٍ أوسع عند النحاة الأوائل الذين تابعوا سببويه في التمييز بين الوجهين، وعند بعض النحاة المتأخرين الذين غنوا بهذا النمط من التعدد.

وأختار كلام المبرد، وهو نحويٌّ من النحويين المتقدمين، لتوضيح الفارق في المعنى بين نصب "خمسيتهم" وجرّها في قولك: مررتُ بالقوم خمسيتهم، فالمعنى لديه مختلفٌ بين هذين الوجهين؛ "لأنك إذا قلت: مررتُ بالقوم خمسيتهم فمعناه: بهؤلاء تخميساً؛ كقولك: مررتُ به وحده؛ أي: لم أخط معاً أحداً... وإذا قلت: مررتُ بالقوم خمسيتهم فهو على أنه قد علم أنهم خمسة، فإنما أجزى مجرى كلٍّ، أراد: مررتُ بالقوم كلهم، أي: لم أبق من هؤلاء الخمسة أحداً فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررتُ بغيرهم" (المبرد، 1994، 3، 239)، ويفهم من كلامه هذا أن المتكلم، إذا نصب، قصد أنه مرّ بهم تخميساً؛ خمسة فخمسة... ولم يمرّ بقوم غيرهم، وهذا يوجب أن يكون عدد القوم كثيراً دون تحديد، ولكنّه، إذا جرّ، قصد أنه مرّ بهم كلهم، وهذا لا يمنع احتمال مروره بقوم آخرين من غير القوم الذين ذكّرهم في كلامه، وبذا يحصر عدد القوم الذي عيّنه بالذكر في الخمسة (رباع، 2004، 47)، ولا يحتمل كلامه عدداً أقل ولا أكثر؛ لأنه أراد التعميم، وقصد أنه مرّ بهم كلهم، فلم يبق ثم موضع للاختلال.

الحال؛ وصنيع النحويين المتأخرين في هذا التعدد؛ ولذا لم تُعن الدراسة بتعدد التوجيهات النحويّة لما توحد الضبط فيه من قضايا الحال؛ لأن هذا مما احتفظ بجلّه لدى النحاة المتأخرين، على نحو لا يشكّل فارقاً بينهم وبين النحاة الأوائل، وإن كان اختلاف التقدير فيه يؤدي غالباً إلى اختلاف المعنى أو تغييره.

ولكن "محمد رباع" في دراسته: "أنماط من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه" (رباع، 2004، 40 - 67)، عني بفحص مناهج النحاة في درس هذا التعدد، وما تعرض له من تغييب لدى المتأخرين، واهتم بما نشأ عن هذا التغييب من غموض في المعنى، وجعل دراسته في جملة من القواعد العامة، من بينها الحال، وكشفت عما أصنّه القدماء من فوارق دلالية بين الوجوه التي تعدد الضبط فيها، أي أن دراسته اهتمت بالتعدد الذي نشأ عنه فوارق في المعنى وسياق الكلام، في القواعد التي تشكّل موجّهات عامة في الدرس النحوي، ولكن هذه الدراسة تميّزت بأنها لم تقتصر على القواعد العامة للحال، بل امتدت لتشمل مسائلها العامة وجزئياتها كلها، التي تعدد الضبط فيها، سواء أنشأ عن التعدد في تلك المسائل فارق في المعنى أم لم ينشأ؛ فهي تعالج قواعد الحال كلها، تلك التي تحتل التعدد كما أوضح سببويه في كتابه، وتكشف عما تعرض له هذا التعدد من تغييب أو طمس عند المتأخرين، وتوضح أسباب إزاحتهم له عن مؤلفاتهم النحويّة التعليمية.

• مسائل التعدد في الوجوه النحويّة للحال:

أقف الآن عند المسائل التي تعدد ضبطها في باب الحال، وأعوّل في توضيحها على ما لدى سببويه بالدرجة الأولى، ثم على مقولات الأوائل الذين اهتموا بهذا التعدد، وأضغ آراء المتأخرين، الذين غنوا به أيضاً في هذا المبحث من الدراسة؛ لتتشكّل رؤية واضحة حول قضية التعدد.

مجيء الحال اسماً معرفةً بالإضافة:

تحدّث سببويه عن بعض المصادر التي انتصبت لكونها أحوالاً، وصنّفها إلى ثلاثة أقسام؛ منها ما كان نكرة كقولك: أتيتُهُ ركضاً، ومنها ما جاء فيه الألف واللام كقولهم: أرسلها العراك، فضلاً على ما جاء منها مضافاً معرفةً، ومثاله قولهم: طلبتُهُ جهديك، وكلها يُعرب مصدرًا وُضع في موضع الحال، وأشباه القسم الأخير تلكم الأسماء التي

فيه المذكور“ (سيبويه، 1988، 1: 384 - 387)، ومن أمثلته لهذا الباب: أما علماً فعالمٌ، فانتصب المصدرُ النكرةُ ”علماً“، لأنَّه حالٌ مَصيرٌ فيه؛ لكونه بمنزلة قولهم: أنت الرجلُ علماً، أي أنت هكذا عندما تصيرُ في هذه الحالِ، ولكن سيبويه كشف عن وجهٍ آخر، يحتملُه هذا الأسلوبُ، وهو الرفعُ ”أما علماً فعالمٌ“، ونشأ عن ذلكمُ تعدُّ لهجتي، أبان عنه ”وقد يُرفعُ هذا في لغة بني تميم، والنصبُ في لغتها أحسن؛ لأنَّهُم يتوهمون الحال. فإن أدخلت الألفُ واللامُ رفعا، لأنَّه يمتنعُ من أن يكونَ حالاً“ (سيبويه، 1988، 1: 384 - 387)، فالرفعُ كما يتضح ليس لغةً لأهلِ الحجاز، وإنما لغةً لبني تميم، والنصبُ عند التميميين لا يكونُ إلا على الحالِ، ولذا أوجبوا الرفعَ فيما جاء معرفةً في هذا الباب، ولو جَوَّزوا فيه النصبَ لأرادوا بها غيرَ الحالِ، ولكنَّهُم لم يجوزوه؛ لأنَّهُم لا يتوهمونَ فيه إلا الحالِ، ولم يجزُ عندهمُ أن تنصبَ العلمُ في قولهم: أما العلمُ فعالمٌ على الحالِ، كما لم يجزُ لك أن تقول: مررتُ بزيدِ القائمِ، إذا أردتَ أن القائمَ حالٌ، وإنما ينبغي أن تقولَ إذا أردتَ ذلك: مررتُ به قائماً (سيبويه، 1988، 1، 377).

ولكنَّ أهلَ الحجاز ينصبونه لأنَّهُم يتوهمونَ فيه غيرَ الحالِ، ”أما النُّبُلُ فنبيلٌ، وأما العقلُ فهو الرجلُ الكاملُ، كأنَّه قال: هو الرجلُ الكاملُ العقلُ والرأي، أي للعقلِ والرأي، وكأنَّه أجاب مَنْ قال: لِمَه؟ ... وأما بنو تميم فيرفعونَ لما ذكرتُ لك، فيقولون: أما العلمُ فعالمٌ، كأنَّه قال: فأنا أو فهو عالمٌ به“ (سيبويه، 1988، 1، 384 و385)، وقد التمسَ سيبويه فارقاً في الدلالة بين نصبِ المعرفِ في هذا الباب ورفعه، يجعلُ المتكلمُ ينتخبُ وجهًا دونَ آخر، فإذا نصبَ قصدَ أنَّهُ لم يجعلِ العلمَ الثاني العلمَ الأولَ الذي لفظَ به قبلاً، وإذا رفعه أرادَ أن يجعلَ العلمَ الثاني العلمَ الأولَ ذاته (سيبويه، 1988، 1، 385)، ولكنَّهُ أشارَ إلى قبحِ النصبِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ (سيبويه، 1988، 1، 385)، وكأنَّه يوجبُ الرفعَ فيه.

قد ذكرتُ كلامَ سيبويه هذا بغيةً الكشفِ عن الأوجهِ التي كانت مستعملةً في الكلامِ المحكيِّ عند مجيءِ الحالِ مصدرًا نكرةً، ولم يكن خروجي عنهُ إلى ما وردت في الألفِ واللامِ إلا لتبيانِ موجباتِ التعددِ، ولإثباتِ الوجهِ الذي أبقي عليه من تلكمُ الوجوهِ، فلم نعدُ نألفُ كلامًا مكتوبًا يجيءُ فيه المصدرُ النكرةُ حالاً، فضلاً على ما وقع منه مبتدأً، أما وجهُ النصبِ فيها فقد يُعدُّ الآن خطأً لا يمكنُ أن يُتقبَلَ، ولكن حسنَ انصرافِ الناسِ عن وجهِ النصبِ في المعرفِ بالألفِ واللامِ؛ لأنَّه ينبغي أن يُعدَّ خطأً، وأن يوجبَ فيه الرفعُ، وأما ”أما العلمُ فعالمٌ“ فهو

وأشارَ الرضيُّ، وهو من النحويين المتأخرين، إلى تعددِ الضبطِ في هذه المسألة، على أنه تعدُّ لهجتي، ويوضحُ ”وهذه الأسماءُ الثمانية [يقصدُ ثلاثتهمُ إلى عشرتهمُ] إذا أُضيفتُ إلى ضميرٍ ما تقدمُ منصوبةً عند أهلِ الحجاز على الحالِ، لوقوعها موقعَ النكرة، أي مجتمعينَ في المجيء، وبنو تميم يتبعونها في الإعرابِ، على أنها توكيدٌ له“ (الأسترابادي، 1993، 1، 649)، ولم يهتمَّ بالفارق بين معنى هذا الوجهِ وذلك، بقدر اهتمامه بتوجيهِ الإعرابِ ليفرَّقَ به بين لهجتين، إحداهما تنصبُ، والأخرى تُنصبُ في الإعرابِ.

وتوقَّفَ سيبويه عندَ حالٍ أخرى مضافةً إلى مضميرٍ، تعدَّدَ الضبطُ فيها، ولكنَّها مصدرٌ وقعَ في موضعِ الحالِ، وهي ”قَضَمَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ“، في قولهم: ”مررتُ بهم قَضَمَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ“، ورأى أنَّ العربَ تنصبُها مثل ”خمسيتهم“ كما وضحَ أنفاً؛ على أنها حالٌ مشتقةٌ من معنى الإنقضاضِ، ولكنَّه المَح إلى وجهٍ آخر، ردَّ استعماله إلى بعضِ العربِ، ويبدو أنَّهُ لهجةٌ لبعضهم، ولم يذكرها منسوبةً إلى أهلها، ويوضحُ ذلك بقوله: ”وبعضُ العربِ يجعلُ قَضَمَهُمْ بمنزلة ”كَلَمَهُمْ“، يجريه على الوجوهِ“ (سيبويه، 1988، 1، 375)، وأشبَهتُ بذلكَ لهجةَ بني تميم في ”خمسيتهم“، فهم يُجرونه على الاسمِ الأوَّلِ، سواءً أكانَ ذلكَ رفعاً أم نصباً أم جراً، وينزلونه في المعنى وفي الإعرابِ منزلةً كلِّ المضافةِ إلى مضميرٍ، والمؤكدةُ للإسمِ السابقِ عليها توكيداً معنوياً؛ ويؤكدُ هذا قولُ الميرد: ”وأما قولُك: مررتُ بالقومِ قَضَمَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ فعلى هذا كأنَّك قلت: مررتُ بالقومِ كلِّهم وجماعتهم ومن قال: قَضَمَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ أراد: انقضاضاً، أي: انقضَّ أولُّهم على آخرهم“ (الميرد، 1994، 3، 240).

وتابعهما من النحويين المتأخرين ابنُ يعيِّشَ والرضيُّ، فقد بيَّنَ كلامُ ابنِ يعيِّشَ التعدُّدَ في الضبطِ، وألمعَ إلى سببِهِ اللفظيِّ؛ فقال: ”منهُم مَنْ ينصبُهُ على كلِّ حالٍ فيكونُ بمنزلةِ المصدرِ المضافِ المَجعولِ في موضعِ الحالِ... ومنهُم مَنْ يجعلُ قَضَمَهُمْ مؤكداً لما قبلَهُ فيجريه مجرى كَلَمَهُمْ“ (ابن يعيِّش، 2: 63)، وأشارَ الرضيُّ إلى أنَّهُ قد يُستعملُ تابعاً لما قبلَهُ في الإعرابِ، إمَّا على التأكيدِ وإمَّا على البديلِ (الأسترابادي، 1993، 1، 647).

مجيءُ الحالِ مصدرًا نكرةً

عقدَ سيبويه باباً بيَّنَ فيه ما ”ينتصبُ من المصادرِ لأنَّه حالٌ صارَ

وسبب ذلك أن المعنى لا يصح به؛ إذ "لا يحسن أن تقول: بايعته ويدي بيد، ولم يرد أن يُخبر أنه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول: بايعته بالتعجيل، ولا يبالي أقریباً كان أم بعيداً. وإذا قال: كلمته فوه إلى في، فإنما يريد أن يُخبر عن قُربيه منه، وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد" (سيبويه، 1988، 1، 391)، وتابعه المبرد ولم يك عنده، غير توضيح، إضافة، إذ جَوَزَ أن يقال: بايعته يده فوق رأسه، لأن المتكلم بهذا أراد أنه بايعه في تلك الحال، فلم يكن هذا من نعت المبيعة، بل من نعت الفعل (المبرد، 1994، 3، 236). وقد وضح ابن يعيش ذلك في قوله: "لأن المراد من قولك بايعته يداً بيد التعجيل والنقد وإن لم يكن بينهما قرب في المكان، والمراد بقولك كلمته فاه إلى في القرب في المكان وأنه ليس بينهما واسطة فمعناها مختلف وإن كانا طرفيهما في تقدير الإعراب واحداً" (ابن يعيش، د.ت، 2، 61).

واهتم بعض النحويين المتأخرين بهذا الضرب من التعدد، فقد أبان ابن يعيش أن من نصب "فاه" أو له بمشتق، فكان قائلاً قصداً أن يقول: كلمته مشافهاً أو مشافهة؛ وأشار إلى الوجه الآخر بقوله: "وبعض العرب تقول: كلمته فوه إلى في، فيرفعونه بالإبتداء والخبر والجملة في موضع الحال" (ابن يعيش، د.ت، 2، 61)، وألمح الرضي إلى أن وجه الرفع هو الأصل في الاستعمال (الأسترابادي، 1993، 1، 645).

وبيّن سيبويه، في هذا الباب، إلى أن تم مصادر لزمها الإضافة وأشبهت "فاه إلى في" من حيث قبولها لتعدد الأوجه، فجاز فيها الإبتداء وأن تكون حالاً منصوبة، ومن أمثلتها "عوده" في قولهم: رجع فلان عوده على بديه، "ومن رقع فوه إلى في، أجاز الرفع في قوله: رجع فلان عوده على بديه" (سيبويه، 1988، 1، 392)، علماً أن في نصبه تفسيرين، أحدهما أنه انتصب على الحال، والآخر على أنه مفعول مطلق (الأسترابادي، 1993، 1، 643).

وأبان سيبويه أن النصب على الحال لم يجز فيما جاء معرّفاً بالألف واللام أو مضافاً إلى اسم معرف بهما (سيبويه، 1988، 1، 394)، فلم يكن الوجه في قولهم: بعث داري الذراعان بدرهم إلا الرفع، فلم يجز النصب فيه كما لم يجز لك أن تقول: ضربت زيداً القائم، إذا أردت أن القائم حال.

ويبدو أن هذا التعدد الذي عرضته في هذا الباب، قد احتفظ بشيء منه عند بعض النحويين المتأخرين، الذين لم تألف منهم اهتماماً بما

الوجه الوحيد، الذي يمكن أن نجد كلاماً كثيراً على هياتيه وأسلوبه في لغتنا المكتوبة الحالية، ولكن قولهم: أما علماً فعالم، قد يدرج الآن، كما قلت، في مدارج الغلط، لعدم ألفه الناس به، على الرغم من كونه وجهاً جائزاً، وله ما يؤيده في كتاب سيبويه.

مجيء الحال معتمدة على صلة لازمة

وقد قلت "معتمدة على صلة لازمة"؛ لأنه لم يجز أن يستقل شيء منها عما بعده، فلا يجوز ذكر هذه الحال منفردة دون صلتها التي تليها، لأن المعنى لا يصح إلا بها، ولهذا "لا يجوز أن تقول: كلمته فاه حتى تقول إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى في، ولا يجوز أن تقول بايعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذتني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأتبعها عملاً" (سيبويه، 1988، 1، 392)، وكذلك لا يجوز لك الاستغناء عن "على بدني" في قولك: رجعت عودي على بدني؛ لأن المجيء موصول به الرجوع، ولا يجوز لك كذلك أن تقول: بعث داري ذراعاً، وأنت تريد "بدرهم"، دون أن تذكر بعدها ما تريد لئلا يظن المخاطب أن الدار كلها ذراع (سيبويه، 1988، 1، 393).

ولكن، يجوز أن يُستغنى عما سمّيته صلة لازمة إذا كان معلوماً في الصدور لدى الناس والمخاطب؛ فإذا قال الناس: كان البرّ قفيري أدرك المخاطب أنه قصد أن يقال بعدها "بدرهم"، وإنما استغنوا عن هذا لاستغنائهم بما في صدورهم من علمه، ولإدراكهم أن المخاطب قد علم ما يعني ذلك (سيبويه، 1988، 1، 393).

وجل ما في هذا الباب يحتمل التعدد، إلا إذا لم يصح المعنى به، أو إذا دخلت فيه الألف واللام، فإنه وقتئذ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، وتوقفت سيبويه، ومن بعده المبرد، عند هذا النمط من التعدد، وكشف عن مصدره؛ فقد ذكر أن "فاه" في قولهم: كلمته فاه إلى في انتصب على الحال، وكشف عن وجه آخر رده إلى تعدد لهجي، فجاز ثم وجهان، أما الوجه الآخر فهو الرفع على الإبتداء، وبهذا تكون صلتها هي الخبر، ووضّح ذلك "وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى في... فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانصب لأنه حال وقع فيه الفعل" (سيبويه، 1988، 1، 393).

وبيّن سيبويه أن وجه الرفع ذلك لم يجز في قولهم: بايعته يداً بيد،

الحال دالة على سعرٍ، فاستدرك ذلك المبرد، فأضاف، فضلاً على ما سبق، توضيحاً، كشفت فيه عن كونها من الأسماء الواقعة في التسعير، واختصّ بذا وجه النصب، فتميّز عن الأوجه الأخرى، التي لا يدلُّ فيها الاسم على سعرٍ، ووضّح ذلك بقوله: ”وشرحه وإن لم يذكره سيبويه: إنما هو موضوع في موضع قولك: مسعراً، فالتقدير: العجب من برٍّ مرزنا به مسعراً على هذه الحال وإذا قال: مرزت برٍّ فقيرٌ بدرهم فتأويله: فقيرٌ منه بدرهم...“ (المبرد، 1994، 3، 258)، ورفض أن يكون ”قفيز“ صفةً، ووضّح ”فحق الجواهر أن تكون منوعة، ليعرف بعضها من بعض... فإن قلت: مرزت برٍّ فقيرٌ بدرهم جاز على البديل، ويجيزه على النعت من عبا قوله، وأوضحنا فساده، فإن قيل: معناه مسعراً فحق هذا النصب؛ لأن التسعير يعمل فيه“ (المبرد، 1994، 3، 260).

مجيء الحال من اسم الإشارة:

عقد سيبويه ثلاثة أبواب على مجيء الحال من اسم الإشارة، عرض أولاً وجه النصب على الحال، وأوضح المعنى الذي تؤديه، وذلك في باب ”هذا باب ما ينتصب لأنه خبرٌ للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة“ (سيبويه، 1988، 2، 81-77)، ومن أمثله قولهم: هذا عبد الله منطلقاً، وهؤلاء قومك منطلقين، وذلك عبد الله معروفاً، وبين معناها وهو ”أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرفه عبد الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله“ (سيبويه، 1988، 2، 78).

ولكن سيبويه رجّع في باب ثانٍ، وجوّز فيه وجهاً آخر، ردّه إلى مصدرٍ لهجي، إذ سمع بعض النحاة ممن يوثق بهم: ”هذا عبد الله منطلق“؛ ولذا سمى هذا الباب ”هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة“ (سيبويه، 1988، 2، 83 - 86)، وتعددت تفسيرات النحويين في توجيه الرفع فيه؛ ولكن سيبويه وجه الرفع في صفحات هذا الباب، فأرجعه إلى واحدٍ من أربعة أوجه، أخذ بها ابن يعيش ووضّحها، فقد رأى أن ”منطلقاً“ ارتفع على إضمار هذا أو هو، فكأنك قلت: هذا منطلق أو هو منطلق، أو ارتفع لأنه خبر ثانٍ، أو لأنه خبر لهذا إذا جعلت عبد الله معطوفاً عطف بيان على هذا، وأما الوجه الرابع فعلى أن تجعل منطلقاً بدلاً من عبد الله، وذلك يكون إذا قدرت: هذا عبد الله رجلٌ منطلق، ثم حذف الموصوف لتقييم الصفة مقامه، وبذا يكون منطلق بدلاً من عبد الله بدل النكرة من المعرفة (ابن يعيش،

يتعدّد ضبطه؛ فقد ألمح ابن مالك إلى جواز الرفع في ”فاه إلى في“، وفي ”عوده على بدّيه“ (ابن مالك، 1975، 328 و 331 و 342)، ولعلّ اهتمامه هذا يعود إلى أنه ما زال لذلك الوجه موضع في اللغة المكتوبة، بل كثر استعمال ما يشبه هذا الأسلوب في الكلام المنطوق، كقول الناس: قابلته وجهاً لوجه، وحدّثته وفمه إلى فمي...
مجيء الحال دالة على سعرٍ:

ثم أسماء انتصبت على الحال لكونها تدلُّ على حالٍ وقع فيه السعر، توقفت سيبويه عندها، وأشار إلى ما احتمله من تعدد في الضبط، ومن أمثله على ذلك قولهم: لك الشاء شاة بدرهم، ولكن هذا التعدد ينشأ عنه فرق في المعنى، يجعلك تنتقي وجهاً يؤدي إلى معنى لا يصح في الآخر، فإذا نصب قصد أنه وجب لك الشاء مسعراً بهذا السعر، وإذا رفعه قصد أن يخبرك بأن الشاء مسعراً بهذا السعر، ولا تجب لك الشاء (سيبويه، 1988، 1، 396).

ومما تعدّد ضبطه في هذا الباب قولهم: بعث الشاء شاة ودرهماً، فقد جوّز فيه النصب والرفع، وكان منشأ هذا التعدد بأثر من اختلافات تفسيرات النحويين؛ ولهذا توقفت كثير منهم عنده (سيبويه، 1988، 1، 392-394، والمبرد، 1994، 3، 256؛ والأسترابادي، 1993، 1، 646؛ وابن يعيش، د.ت، 2، 62)، وأنتخب كلام ابن يعيش؛ لأنه يكشف عن ذلك التعدد بوضوح دالٍ على سبب نشوئه، ”إذا قلت: بعث الشاء شاة ودرهماً فمعناه بعث الشاء مسعراً على شاة بدرهم، وجعلت الواو بمعنى الباء، فبطّل الخفض وجعل معطوفاً على شاة، فاقترن الدرهم والشاة؛ فالشاة مثنى والدرهم ثمنه، وأجاز الخليل بعث الشاء شاة ودرهم بالرفع، والمراد شاة بدرهم، فشاة بدرهم ابتداءً وخبر، والجملة في موضع الحال، فأما إذا قال شاة ودرهم فتقديره شاة ودرهم مقرونان، فالخبر محذوف“ (ابن يعيش، د.ت، 2، 62)، وقد أقر ابن هشام أن تكون الواو بمعنى باء الجر (ابن هشام، 2008، 2، 485 و 792).

ويعرض سيبويه ضرباً تعدّد ضبطه لقبجه أن يكون صفةً لنكرة؛ لأنه اسم يدلُّ على ذات؛ ولذا كان ينبغي أن يكون منعوتاً لا نعماً، ولكنه وقع نعماً في قولهم: ”مرزت برٍّ فقيرٌ بدرهم“، وبين سيبويه قبحه؛ ولذلك أشار إلى فرارهم إلى النصب إذا أمكن وقوع ذلك الاسم بعد معرفة، كما في قولهم: ”العجب من برٍّ مرزنا به قبل فقيراً بدرهم“ (سيبويه، 1988، 1، 396)، ولكن سيبويه لم يذكر هذا المثال للدلالة على مجيء

د.ت، 2، 58).

على هذا التعدد في سبيل المقابلة بين النصب على الحال والإلتباع على الصفة، فمن قال: هذا أول فارسٍ مقبلٌ رفعٌ "مقبلاً"، لأنه صفةٌ للنكرة، ومن قال مقبلاً فيها نصبه على الحال، وكذلك حين قابل بين الجرّ على الصفة في قوله: "مررتُ برجلٍ قائمٍ"، والنصب على الحال في قوله "قائماً"، فيكونُ بذاً صاحبُ الحال نكرةً، وهذا ينطبقُ على "عليه مائةٌ بيضٌ أو بيضاً"، "مررتُ بماءٍ فعدة رجلٍ أو فعدة رجلٍ"، وعينٌ أنّ الرفع هو الوجه في "بيضٍ"، والجر هو الوجه في "فعدة رجلٍ" (سيبويه، 1988، 2، 112).

ويُدرَسُ في كتب المتأخرين أنّ الصفة إذا تقدّمت على الموصوفِ النكرة، صارتُ حالاً منصوبةً، ولم يُجزَّ فيها الرفع، وعدّوا ذلك من مسوغاتِ مجيء صاحبِ الحال نكرةً، ولكن سيبويه اتجه إلى أنّ رفع "قائمٍ" في قولهم: فيها قائماً رجلٌ؛ قبيحٌ، لأنّ ذلك يؤدي إلى وضع الصفة في موضع الاسم، وهذا المؤدى سببه عدم جواز أن تكون صفةً لذلك الاسم المتقدم عليها، ولكن سيبويه أوّل جواز الرفع، وإن كان ألمح إلى ضغفه فقال: "لو حسُن أن تقول: فيها قائمٌ لجازَ فيها قائمٌ رجلٌ، لا على الصفة، ولكنّه كأنه لما قال فيها قائمٌ، قيل له من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدٌ لله. وقد يجوزُ على ضغفه" (سيبويه، 1988، 2، 122)، ويبقى هذا تأويلاً قبيحاً الأخذ به عند سيبويه، فضلاً على قوله عن وجه النصب، وإن كان جائزاً، إنّه "أكثرُ ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام" (سيبويه، 1988، 2، 124).

وتلكُ المقابلة بين الحال والصفة وما نشأ عنها من تعددٍ، قام ابنُ السراج بضبطها في قاعدة محكمة، أثبت فيها الفارق بينهما، فقال: "هو أنّ الصفة لا تكون إلا لإسمٍ مشتركٍ فيه لمعنيين أو لمعانٍ، والحال قد تكون للإسم المشترك والإسم المفرد، وكذلك الأمر في النكرة إذا قلت: جاءني رجلٌ من أصحابك راكباً إذا أردت الزيادة في الفائدة والخبر وإن أردت الصفة خفضت فقلت: مررتُ برجلٍ من أصحابك راكبٍ، وقبيحٌ أن تكون الحال من نكرة، لأنه كالخبر عن النكرة والإخبار عن النكرات لا فائدة فيها إلا بما قدّمنا ذكره في هذا الكتاب فمتى كان في الكلام فائدة فهو جائزٌ في الحال كما جاز في الخبر" (ابن السراج، 1996، 1، 214).

إذن، فالصفة تفرّق بين اسمين اشتراكاً في اللفظ، والحال زيادةً في الفائدة والخبر، سواء أكان الاسمُ مشاركاً له في لفظه أم لم يكن كذلك، وأثبت ابنُ يعين ذلك الفارق وكشف عنه بالموازنة التي أجراها بين

وأشير إلى وجهٍ آخر، يمكن أن يُوجّه الرفع، أن يكون منطلقُ صفةٍ لعبدِ الله، وهذا لا يكون إلا إذا أدخل عبدُ الله في التنكير، ويمكن أن يتحقّق ذلك، فقد ألمع سيبويه في بابٍ سابقٍ إلى إمكان تحويل العلم المعرفة إلى نكرة؛ فقال: "وعلى هذا الحدّ تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ، كأنك قلت: هذا رجلٌ منطلقٌ، فإنما دخلتِ النكرة على هذا العلم الذي إنّما وضع للمعرفة ولها جيء به" (سيبويه، 1988، 2، 97)، وأعاد توضيح ذلك في موضعٍ متقدّمٍ من الكتاب، فقال: "فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، وهذان عمران منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة... وعلى هذا الحدّ تقول: هذا زيدٌ منطلقٌ. ألا ترى أنّك تقول: هذا زيدٌ من الزيدين، أي هذا واحدٌ من الزيدين، فصارت كقولك: هذا رجلٌ من الرجال" (سيبويه، 1988، 2، 103)، وتجذ بذلك أنّ العلم قد يدخل عليه تنوين التنكير في أنماطٍ تركيبيةٍ مخصوصة، فيستخدم في موقع النكرة، وإمكان التنكير في العربية واسعٌ يلحقُ الأعلام كلّها، ولا يقتصرُ على الأعلام المختومة بـ"ويه"، وبعض أسماء الأفعال، بل شمل الممنوع من الصرف، دون تقييد، والمصروف في تراكيبٍ محددة؛ في مثل: مررتُ بمحمدٍ جالسٍ، أي بشخصٍ يُسمّى بهذا الاسم (رباع، 1999، 611 - 614).

ويَنضجُ التعدّد في ضبط "منطلقٍ" وما ينشأ عنه من اختلافٍ في المعنى، في بابٍ ثالثٍ، عتوته سيبويه بـ"هذا بابٌ ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنيٌّ على مبتدئٍ أو ينتصبُ فيه الخبر لأنه حالٌ لمعروفٍ مبنيٍّ على مبتدئٍ"، وينكشف من العنوان أنّ كلا الوجهين جائزٌ، ولكن ما كُتب في هذا الباب كشف عن أثر المعنى في توجيه الضبط في قولك: هذا الرجل منطلقاً أو منطلقٌ، فإن نصبت قصدت أن تذكّر المخاطب بشخصٍ قد عرفه من قبل، وإن رفعت لم تقصد أن تذكّره بأحدٍ، وإنما أردت أن تشير وحسب، فكانت قلت: هذا منطلقٌ (سيبويه، 1988، 2، 87).

وواضحٌ أنّ ما تعدد ضبطه في هذا الباب تحكّمت به ملاسبات السياق، ووجهته مقاصدُ الكلام؛ ولهذا يُكثّر القول عند تفسيره: إن نصبت على الحال قصدت ذا، وإن رفعت قصدت ذلك.

مجيء الحال من النكرة:

تحدّث سيبويه عن مجيء الحال من النكرة في مواطنٍ متفرّقة، وكشف عن التعدد الذي أمكن وقوعه في هذه المواطن، وجاء كلامه

النصب إذا كانت الظروف ناقصة، لا يتم بها الكلام، كقولك: فيك زيدٌ راغبٌ (الزبيدي، 2011، 95).

مجيء الحال منتقلة:

ومعنى أن تجيء منتقلة ألا تكون ملازمة للمتصرف بها، بل تكون مرتبطة بفعل، فإن انقضت وتم انفكت عنه تلك الحال، وأشار سيبويه إلى ما تعدد ضبطه في هذا السياق، في مواطن متفرقة، كان يُعنى فيها بالمقابلة بين النصب على الحال والرفع على الخبر، وكلا الوجهين محذوف عامله، ويظهر سيبويه أن الحال في قولهم: "أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى" ليست مأخوذة من فعل، فأحوج ذا إلى تقدير فعل ليس من لفظها، على نحو: أتحوّل تميمياً مرةً وتحوّل قيسياً أخرى؟، وانتخب سيبويه لهذا الوجه معنى لا يصح إذا رفعت؛ فتنصب "وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنّه وبخه بذلك" (سيبويه، 1988، 1: 343). وإن كنت في حال إخبار وقصدت التوبيخ وجب عليك أن تنصب أيضاً، فنقول: "تميمياً مرةً وقيسياً أخرى"، لأنك أردت أن تشتمه بذلك، ولم تُرد أن تخبره عن أمر لا يعرفه (سيبويه، 1988، 1، 345)، ولكن إذا أردت أن تستفهم عن أمر جهلته أوجب عليك هذا أن ترفع، فنقول: أتميمي مرةً وقيسي أخرى؟ وكان قصدك أن تُضمّر "أنت"، أي أنت تميمي...؟ كان هذا صواباً (سيبويه، 1988، 3، 247).

وكان حقّ هذا التعدد أن يُناقش في إطار الكلام على حذف العامل، ولكن لما كان معنى التنقل موجهاً رئيساً في تعدد الضبط فيه، ارتأيت أن أضعه في هذا الباب، وما يزال لهذا الأسلوب موضع في كلامنا المنطوق، فإذا رُئي رجلٌ قد انتسب إلى أهل جنين مرةً، وإلى أهل الخليل مرةً أخرى، قيل له -لتقلبه وتقلبه-: أجنينياً مرةً وخليلياً أخرى؟ وكان المتحدث يوبخ المخاطب ويشتمه، وإن لم يقصد التوبيخ وقصد الاستفهام عن تحوله وجب عليه الرفع.

مجيء الحال مؤكدة:

تجيء الحال المؤكدة مضمون جملتها على إثر جملة، يكون ركنها معرفتين جامدين، وتقوم بتوكيد خبرها ونفي الشك عنه، وتأتي بألفاظ مخصوصة دالة على فخر أو تعظيم أو تصغير أو غير ذلك، من مثل: هو زيدٌ معروفًا، زيدٌ أخوك عطوفًا، ويغلب على الحال التي تقع بعد

قولنا: مررتُ بزيدٍ القائم، ومررتُ بالفرزدق قائماً، فالقول الأول لا يكون إلا إذا كان هناك شخص آخر، اسمه زيدٌ، ولكنّه لا يتصف بالقيام، فتجيء بالقائم لتمييزه عن زيدٍ المذكور، كيلا يحدث لبس، وأما القول الثاني فإنه يكون إذا لم يكن هناك شخص يُسمى بالفرزدق، فتجيء بالحال "قائماً"، لتخبر عنه خبراً آخر يتصل بخبر المرور، فيكون الإخبار بها زيادةً يمكن الاستغناء عنها دون أن يكون ثمّ لبس؛ لأنّ المُخبر عنه معلوم لدى المخاطب (ابن يعيش، د.ت، 2، 57).

مجيء الحال من المعرفة:

فرق سيبويه بين الحال والصفة من حيث تعريف صاحبهما وتكثيره، فقد يستوي إجراء أحدهما على الاسم، ولكن الحال تجنح إلى أن يقع الاسم الذي يكون صاحباً لها معرفة، ولذا فإن أمكن وجود معرفة، ولو كانت ضميراً عانداً على اسم نكرة، جاز أن يكون المشتق "صانداً" حالاً منها، في مثل: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صانداً به، وهذا كله أذن بشيء من التعدد، وضحه سيبويه، وأثبت معه الفارق الدلالي الذي نشأ عنه؛ فقال: "فقله: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صانداً به، إن جعلته وصفاً. وإن لم تحملهُ على الرجلٍ وحملته على الاسم المضمّر المعروف نصبتُهُ فقلت: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صانداً به ... ومثله: نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إن جعلته وصفاً. وإن لم تجعلهُ وصفاً نصبت، كأنه قال: نحن ننطلقُ عامدين" (سيبويه، 1988، 2، 49).

أوضح سيبويه أن الخبر ينتصب على الحال إذا كان شبه جملة معتمدة على علم معروف، كقولك: فيها عبدُ الله قائماً، ويتحقق ذلك إذا قصد المتكلم أن يخبر على أي حال استقر، وأشار إلى إمكان إلغاء شبه الجملة "فيها"، فيثبت بدا وجه الرفع، وكأنه قال: عبدُ الله قائمٌ فيها، وأثبت ذلك بقوله: "فإذا نصبت القائم ففيها قد حانت بين المبتدأ والقائم واستغني بها، فعمل المبتدأ حين لم يكن القائم مبنياً عليه، عمل هذا زيدٌ قائماً، وإنما تجعل "فيها"، إذا رفعت القائم، مستقراً للقيام وموضعاً له، وكأنك لو قلت: فيها عبدُ الله، لم يجز عليه السكوت" (سيبويه، 1988، 2، 92).

وأبرز المبرد اختلاف المعنى في الرفع عنه في النصب؛ "إن قلت: (قائمٌ) قائماً خبرت عن قيامه وإن قلت (قائماً) قائماً خبرت عن كونه في هذا المحل" (المبرد، 1994، 3، 256)، وتعرض الزبيدي لهذا النمط من التعدد، تعرضاً مفرداً، إذ إنّه لم يهتم بتلكم الوجوه التي تعدد فيها ضبط الحال، إلا ما في هذه المسألة، وأشار فيه إلى أنه لا يجوز

إطلاقاً، وهُم كُنُزٌ، ومُنْهُم مَن اهتمَّ بِذالكِ التَّعدُّدِ، واعتنى بِهِ كما اعتنى الأوائِلُ بِهِ، وهُم قَلِيلٌ، ولعلَّ جَلْهُمُ أصبحَ معروفًا بعدَ وَضْعِي آراءَهُم إلى جانبِ ما لدى سيبويه، ولستُ أبتغي، في هذا الموضوعِ مِنَ الدِّراسَةِ، أنْ أناقِشَ كُلَّ قاعِدَةٍ من قواعِدِ الحالِ التي تَعَدَّدَتْ فيها الوجوهُ الإعرابِيَّةُ؛ إذْ منها ما انمَحى تامًّا لدى أولئك الذينَ أهملوا التَّعدُّدَ، وانصرفوا عنهُ إلى التَّوَحُّدِ في الضبطِ، فلا سبيلَ إلا لوجِهٍ واحدٍ، ولكنَّ ما أهدفُ إليه هُوَ أنْ أضَعُ توصيفًا عامًّا لِمَا أصبحَ عليه ذاكِ التَّعدُّدُ عندَ أصحابِ المختصراتِ، وعندَ شُرَاحِ الكُتُبِ النحويَّةِ، الذينَ شرحوا العمدةَ والألفيةَ وقطرَ الندى وغيرَ ذلك؛ ولكنَّ هذا لا يعني أنْ أهملَ بعضَ القضايا التي لا بدَّ مِنَ التَّوَقُّفِ عندها، لإثباتِ ما جرى لتلكِ الوجوهِ التي اعتمدتْ أو التي عُيِّبَتْ عندَ أولاءِ.

عقدَ ابنُ جنِّي، في كتابِهِ ”اللمعُ في العربيَّةِ“ بابًا للحالِ (ابن جنِّي، 1979، 145 - 147)، وأوردَ فيه الكلامَ على الحالِ بإيجازٍ مختصرٍ، وعرضَ ما يلابسُها عرضًا سريعًا، متجاوزًا التفصيلَ فيه، شأنُهُ في هذا البابِ شأنُ غيره مِنَ الأبوابِ، أتى فيه على العاملِ في الحالِ، وأشارَ إلى جوازِ تقديمِ الحالِ عليه أو تأخيرها عنهُ إذا كانَ فعلاً متصرفًا، ولم يجرِ ذاكِ إنْ كانَ غيرَ متصرفٍ، وبيَّنَ أنَّ قائمًا تنصبُ على الحالِ في قولنا: ”هذا زيدٌ قائمًا“؛ لأنَّ فيها معنى الفعلِ، ”فكأنَّكَ قلتَ: أنبأه عليه قائمًا، وأشيرُ إليه قائمًا، ولو قلتَ: قائمًا هذا زيدٌ لم يجرِ“ (ابن جنِّي، 1979، 146)، ولم يُبيِّنْ جوازَ الرفعِ، فغيَّبَ هذا الوجهَ؛ لأنَّهُ لم يعدْ يستعملُ في الكلامِ المكتوبِ.

بلْ إنَّ ابنَ جنِّيَ أهملَ أو أزاحَ ما تَعَدَّدَ ضبطُهُ في هذا البابِ كُلَّهُ، ولم يعالجْ أيَّ شيءٍ يرتبطُ بِهِ، ولم يعطِهِ اهتمامًا؛ أيَّ اهتمامٍ؛ لأنَّهُ لا مجالَ في مختصرِهِ هذا لذكرِهِ أو التفصيلِ فيه، ولا مَسَّحَ فيه لتبيينِ التَّعدُّدِ في تلكِ الأوجهِ أو تفسيرِهِ، بلْ إنَّهُ لم يُشيرْ إلى ما جاءَ مِنَ الحالِ معرَّفًا، ولم يتوقَّفْ عندَ الحالِ التي جاءتْ مِنَ النكرةِ ... لا في تَعَدُّدِها ولا في تَوَحُّدِها.

وعقدَ الزبيديُّ في مختصرِهِ ”كتابُ الواضحِ“ بابًا للحالِ (الزبيدي، 2011، 93 - 95)، ولم يكنْ نَمَّ اهتمامًا بأيَّ شيءٍ يتعلَّقُ بتَّعدُّدِ الضبطِ في هذا الكتابِ، إلا قضيةً واحدةً، عالجتُها آفًا، وقد يبدو كلامي على ما يتعلَّقُ بالحالِ، إنَّ في رصدِ وجوهِ التَّعدُّدِ في ضبطِها، وإنَّ في عرضِ ما يتصلُّ بقواعِدِها الفرعيَّةِ، ضربًا مِنَ التكرارِ، فليسَ لدى الزبيديِّ إلا واحدًا تَعَدُّدًا، بلْ ليسَ لديه فيما كُتِبَ عن الحالِ إلا اختصارٌ شديدٌ، أزاحَ

جمليَّةً، إذا ابتدأتُ بضميرٍ، أن تكونَ على وجهِ النصبِ، ولا تُرْفَعُ ”إلا في كلامٍ شفهيٍّ يداخلُهُ السكتُ والوقفُ؛ هُوَ محمَّدٌ، هُوَ فارسٌ، بحذفِ الضميرِ الثاني“ (رباع، 2004، 49)، وإذا نصبتُ ”أردتُ أن توضِّحَ أنَّ المذكورَ زيدٌ حينَ قلتُ معروفًا، ولا يجوزُ أن تذكرَ في هذا الموضوعِ إلا ما أشبهَ المعروفِ، لأنَّهُ يُعرَفُ ويُوَكَّدُ، فلو ذكرَ هنا الإنطلاقَ كانَ غيرَ جائزٍ، لأنَّ الإنطلاقَ لا يوضِّحُ أنَّه زيدٌ ولا يُوكِّدُهُ. ومعنى قوله معروفًا لا شكَّ، وليسَ ذا في منطوقِ“ (سيبويه، 1988، 2، 79).

ولكنَّ، يتعدَّدُ ضبطُ الحالِ المؤكِّدِ بينَ النصبِ على الحالِ والرفعِ على الصفةِ، إذا كانَ خبرها نكرةً مضافةً إلى نكرةٍ، وأوضحَ سيبويه ذلكَ بقوله: ”كأنَّهُ قالَ: هذا رجلٌ صدقَ معروفًا صلاحُهُ، فصارَ حالًا وقعَ فيه أمرٌ، لأنَّكَ إذا قلتَ: هُوَ رجلٌ صدقَ فقد أخبرتَ بأمرٍ واقعٍ، ثمَّ جعلتَ ذلكَ الوقوعَ على هذه الحالِ. ولو رفعتَ كانَ جائزًا على أن تجعلَهُ صفةً، كأنَّكَ قلتَ: هُوَ رجلٌ معروفٌ صلاحُهُ“ (سيبويه، 1988، 2، 92).

واشترطَ في هذه الحالِ أن تكونَ مؤكِّدَةً لخبرها، وناقيةً عنهُ الشكِّ؛ ولذا فإنَّها إنْ لم تدلَّ على تأكيدٍ وجبَ رفعُها، في مثلِ: زيدٌ أخوكَ أو أبوكَ منطلقًا، وجبَ رفعُ منطوقِ، لأنَّ الإنطلاقَ ”لا يوضِّحُ أنَّه زيدٌ ولا يُوكِّدُهُ“، ولأنَّهُ لا يكونُ أباهُ أو أخاهُ في حالٍ دونَ حالٍ، ولكنَّ المبرِدَ التمسَ لذلكِ، في غيرِ موضعٍ، مخرجًا، جوِّزَ فيه النصبَ إذا قصدَ المتكلمُ الصداقةَ أو التَّبَتِي (المبرِد، 1994، 3: 274، 4، 308)، وتابعَهُ ابنُ يعيشَ في هذا وجَّوَرَهُ (ابن يعيش، دبت، 2، 65).

• أحاديَّةُ الوجوهِ عندَ النحويِّينَ المتأخريِّينَ:

أقصِدُ بالمُتأخريِّينَ، في هذا الموضوعِ، أولئك النحاةَ الذينَ لم يولوا الأهميةَ لِمَا تَعَدَّدَ ضبطُهُ في قضايا الحالِ التي عرضتُ، بلْ في أبوابِ النحوِ كُلِّها، ولم يهتموا، قصدًا، بالوجوهِ التي عرضَ لها سيبويه، وأثبتَ وجودَها، على أنَّها لهجةٌ لبعضِ العربِ، أو أنَّها نشأتْ بأثرٍ من تَعَدُّدِ تفسيراتِ النحويِّينَ، ولكنَّ فعلُهُم هذا، وإن كانَ ناجمًا عن خبرةٍ بما لدى سيبويه، أيَّدَ بعضُهُ وجوهاً ضعيفةً، وأهملَ بعضُهُ تلكَ الوجوهَ التي عُدَّتْ الأصلَ في الكلامِ، ولكنَّهُ فعلٌ قائمٌ على التغييبِ شبهَ الكاملِ؛ فقلَّمًا تجدُ فيه وجهًا أثبتَ إلى جوارهِ الوجهَ الأخرَ، بلْ لا تجدُ مثلَ هذا إلا لِمَما. وهكذا؛ ينكشفُ لنا أنَّ مِنَ المُتأخريِّينَ مَنْ لم يهتمَّ بتَّعدُّدِ الوجوهِ

يزيح ما احتمل وجهين ولا يذكره؛ فلم يتطرق إلى "خمسيتهم" وأخواتها في باب الحال ولا في باب التوكيد.

وإن نظرت في شرح الأشموني: "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" (الأشموني، 1955، 242 - 261) فإنك تجد شمولاً لقواعد الحال، لا يغادر فيه قاعدة إلا ذكرها، وقد يبدو الكلام على ما لديه تكراراً لما سبق، فهو اهتم بعرض الحالات التي تكون فيها الحال جامدة مؤولة بمشتق أو غير مؤولة به، واعتنى بذكر مسوغات مجيء الحال من النكرة، دون أن يشير إلى إمكانية عدم الأخذ بهذا المسوغ أو ذلك؛ لأن هذا ينشأ عنه تعدد في الضبط، لم يعن به الأشموني، وفصل الكلام على الرابط في الحال تفصيلاً كاملاً، واهتم بجزئياته كلها؛ وإن ذلك كله يؤكد مدى اهتمام سراج الألفية باللغة المكتوبة، فما فائدة الإشارة إلى وجوه لم تعد مستعملة في كلامهم المكتوب؛ ولكن، هناك فائدة في التعرف إلى امتناع الواو إذا وقعت الحال فعلاً ماضياً متلوّاً بـ"الإ"، فلا يجوز أن تقول: ما تكلم زيد إلا وقال خيراً، وهذا تعقيد يفيد كثيراً؛ لأنه وُضع لمعالجة اللغة المكتوبة.

وبذلك يتضح أن باب الحال عند سراج الألفية يخلو مما تعدد ضبطه، وينكشف أن فيه تغييراً كاملاً لذلك التعدد؛ لأن اهتمامهم منصب على التعقيد للكلام المكتوب، أما الأوجه الأخرى التي أشار سيبويه إليها فإنها لم تعد مستعملة في هذا الكلام؛ فليس ثم ضرورة للإتيان عليها بالذكر أو التفصيل، فعلم لديهم أن لا حاجة لها، وما كان لا حاجة له، فلا فائدة ترتجى من الوقوف عنده.

وضع ابن هشام شرحاً مختصراً: "شرح قطر الندى وبل الصدى"، وعقد فيه باباً للحال (ابن هشام، 2010، 181 - 183)، وأتى عليها إتياناً سريعاً، لا يتجاوز المرور العابر، ذكر الشروط التي ينبغي توافرها في الحال ذكرًا موجزاً، ووقف على شروط صاحب الحال، سواء أكان معرفة أم نكرة، وليس في شرحه أي إشارة إلى أي تعدد، فما كان يقال عنه عند الأوائل: "إن شئت نصبت وإن شئت رفعت"، لم يعد فيه موضع للاختيار بين هذا الوجه أو ذلك، فليس أمام قارئ هذا الشرح خيار إلا النصب، فقولك: دخلوا الأول فالأول، يجوز فيه الرفع والنصب عند سيبويه؛ فقد أبان ذلك صراحةً "وهو قولك: دخلوا الأول فالأول، وجرى على قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً. وإن شئت رفعت فقلت: دخلوا الأول فالأول، جعله بدلاً وحمله على الفعل، كأنه قال: دخل الأول فالأول..." (سيبويه، 1988، 1، 398)، ولكنك لا تجد

فيه أي سر قواعد الحال، وأهمل مجمل ما يتصل بها.

إن جُل ما في هذه المختصرات جاء لتسهيل تحصيل العلم، ولتعليم الناشئة القواعد العامة، التي تمكّنهم من الكتابة بلغة سليمة، فليس فيها إلا توجيهات عامة، وأقوال مجملّة مجتزئة؛ ولهذا كله ترى تغييراً لجّل ما يتصل بالتعدّد، وميلاً واضحاً إلى أحاديّة الضبط؛ لتجنّب التعقيد الذي قد تراه منفلاً في كلّ قاعدة فرعية من قواعد الحال.

عقد ابن مالك باباً للحال في كتابه "شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ" (ابن مالك، 1975، 303 - 349)، وأشار في تقديمه إلى أن هذا الشرح يحتوي على تنبيهات مختصرة يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمته الموسومة بـ"عمدة الحافظ وعدة اللافظ" (ابن مالك، 1975، 2)، فهو يبالغ في الاختصار في أبواب النحو كلها، فلم يتسع شرحه لذكر ما تعدد ضبطه؛ لتبسيط القواعد وتسهيل تعلمها على الناشئة، ولكن ابن مالك ألمح إلى تمثيل سيبويه على مجيء الحال من النكرة من دون مسوغ، في مثل: عليه مائة بيضاء، ومررت بماء قعدة رجل، ولم يذكر الوجه الآخر الذي تحتله هاتان الحالان، بل إنه اعتمد الوجه الذي أشار سيبويه إلى ضعفه أو إلى أنه ليس الأصل في الكلام، فقد بين سيبويه أن "بيضاء" يجوز فيها النصب والرفع، وأن الرفع فيها هو الوجه، ولكن ابن مالك غلب وجه النصب، بل ذكره دون أي إنباه إلى الوجه الأقوى الذي أقره سيبويه، وفعل مثل ذلك في "قعدة"، فاقترص على ذكر وجه النصب، وغيب وجه الجرّ الذي هو أصل الكلام عند سيبويه؛ لعلّه فعل ذلك لأنه لم يجئ به إلا ليتبنت قاعدة فرعية أقرها؛ أن الحال قد يقع صاحبها نكرة دون أن يكون ثم مسوغ، ولم يك همة أن يؤكد تعدد الضبط، الذي يلغي القاعدة.

ووضع ابن مالك الألفية أو الخلاصة، وكثرت الشروحات عليها، وأتوقف هنا عند شرحين منها، وأضغ توصيفاً يكشف عن مدى اهتمام السراج بوجوه الحال، التي تعدد ضبطها عند سيبويه، وما تعرضت له هذه الوجوه عند هؤلاء السراخ، فقد ألف ابن عقيل شرحه: "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، وعقد فيه باباً للحال (ابن عقيل، 2005، 286 - 303)، بين فيه قواعدها الأساسية والفرعية، ولكن دون أي إشارة إلى ما تعدد الضبط فيه، فلم يشر إلى جواز الرفع في "كلمته" فاه إلى في، ولا إلى جوازه في الحال التي جاءت من النكرة، أو في الحال المؤكدة مضمون الجملة؛ فقد غيب التعدد تغييراً كاملاً، يذكر وجه النصب، ولا يلتفت إلى الوجه الآخر الذي أقره سيبويه، بل نجد أحياناً

لم تُعدُّ تُؤلَّف في الكلام المكتوب، وكان الأمر، لدى هؤلاء، قد أصبح مختزلاً في الحركة الإعرابية؛ بغية الاختصار وسهولة التعليم (رباع، 2004، 62).

ولهذا كله، إنَّ صنيع المتأخرين له ما يسوغه، فلم يكن جهلاً أو قلة اطلاع على أعمال السابقين بمقدار ما كان تعديلاً في المنهج، يسعى إلى تسريع التحصيل والتخفيف مما لا يحتاج إليه في الكتابة (رباع، 2004، 62)، ولكن، ينبغي ألا يؤدي هذا الانحراف إلى تجاهل التعدي، الذي ينشأ عنه فوارق في المعنى.

• خاتمة:

إذا قررن أي باب من أبواب النحو عند النحاة المتأخرين بما لدى سيبويه فإنَّ ذلك سيؤدي إلى مفارقة واسعة، يحكمها القصد من التأليف وتوجهها طبيعة اللغة التي يقعد لها، وتظهر نتائج تلك المفارقة في مدى الاهتمام بما تعدد الضبط فيه.

ويفترق تعديد المتأخرين، في باب الحال، عن تعديد سيبويه في تغييره الوجه التي تعددت، واكتفائه بالإشارة إلى النصب على الحال، واعتناؤه بشروطها اعتناءً شكلياً، همُّ الرئيس الحركة الإعرابية، وبذا اقتصر على وجه منفرد، ولم يلتفت إلى الوجه الآخر، الذي قد يحتمله سياق ما.

إعلان عدم تضارب المصالح

يعلن ويتعهد الباحث: معتصم غواده أنه لا يوجد أي تضارب للمصالح مع أي شخص أو مؤسسة. وأن هذا البحث لم يسبق نشره بأي طريقة سواء أكانت مكتوبة، أم مقروءة، أم منشورة، أم مرئية أو مسموعة.

الدعم المادي للبحث

لم يحصل البحث على أي دعم مادي.

في شرح ابن هشام إلا النصب على الحال، وجاء به في سبيل الكلام على مجيء الحال معرفة مؤولة بنكرة (ابن هشام، 2010، 128).

ووضع الأزهرى في شرحه: "شرح الأجروميّة" باباً للحال (الأزهرى، 2017، 221 - 224)، وتحدث فيه عن شروط الحال، وذكر مثلاً على كل ما تخلّف عن تلكم الشروط، ولا تجد فيه تعدداً؛ أيّ تعدد في الضبط، فكانت تقرأ بشيء لم يعهد ذلك من قبل.

وبعد تفحصنا الظواهر اللغوية التي تعلقّت بالحال، في مجموعة من الكتب والشروحات النحوية المختصرة تبين أنه لم يحتفظ فيها بشيء مما أثبتته النحاة الأوائل في توجيههم لما تعدد ضبطه إلا الشيء القليل، ولا يكاد يذكر في مقابل ما أهمل من ذلك التعدي، فعزير عليك أن تجد إثباتاً للوجه التي تنوع ضبطها، في تلكم الكتب والشروحات.

لم يك في باب الحال عند قسم كبير من المتأخرين إثبات لما تعدد الضبط فيه؛ ولما لم يكن تمّ تعدد كان من الطبيعي جداً ألا تجد شيئاً منه يدخل في باب التجويز النحوي؛ لأنك لا تجد في تلكم الكتب عبارات كـ "يجوز أو قد يجوز أن ترفع"، ولا تلقى فيها إلا وجهاً واحداً؛ وجه النصب، فإذا كان الباب مَعْنُوناً بـ "باب الحال"، والحال منصوبة، فإنك لا تجد في الباب كله إلا وجه النصب؛ ولهذا فإنّ الكلام على التعدد في ضبط الحال، في كتب المتأخرين، يوجب عليك أن تُدرك أن لا تعدد فيها إطلاقاً، وجلُّ الباب، لديهم، يقتصر على وجه واحد، ولا يلتفت إلى الوجه الآخر ولا يشير إليه؛ وهذا يؤكد أن قضايا التعدد، في مجملها، غيّبت، وأقصيت بعيداً عن شروحاتهم التعليمية.

وهكذا؛ يتضح الفارق بين صنيع سيبويه وصنيع النحاة المتأخرين فيما يخص تعدد الضبط، ويحكم هذا الصنيع مقاصد كل منهما من التأليف، وتوجهه طبيعة اللغة التي يقعد لها، فقد كان سيبويه على اتصال مباشر بأصحاب اللغة، ولذا جاءت قواعده محتفظة بالوجه التي سمعها على هياتها المنطوقة، فهو يقعد للغة الجارية على ألسنة الناس، فمنهم من ينصب على الحال، ومنهم من يرفع أو يجر، ويثبت تلكم الوجه كلها، سواء أنشأ عنها اختلاف في المعنى أم لم ينشأ، وإن نشأ فوارق في الدلالة أثبتتها؛ أما صنيع المتأخرين فليس "تم شك أن تراجع العربية أن تكون منطوقة على ألسنة أهلها في شؤون حياتهم كلها كان مؤثراً في مسلك هذا التعدد، بل لعله كان فاعلاً في رسم توجهات المؤلفين في النحو، فلم يجدوا ضرورة لإثقال مؤلفاتهم بشروحات لظواهر لغوية

المراجع العربية:

العربي؛ أسبابها وحلولٌ مقترحةٌ. المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها: المجلد 12، العدد 1.

المبرد، أبو العباس. (1994). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي.

الموسى، نهاد. (2003). الثنائيات في قضايا اللغة العربية. ط1. عمان: دار الشروق.

رباع، محمد. (1992). السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة اليرموك. الأردن.

رباع، محمد. (2004). أنماطٌ من أثر المعنى في توجيه ضبط القواعد المتعددة الوجوه، مجلة البصائر: المجلد (8)، العدد (2).

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. ط3. تحقيق: عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة.

عمامرة، إسماعيل. (1996). بحوثٌ في الاستشراق واللغة. ط1. عمان: دار البشير.

فريحة، أنيس. (1973). نظرياتٌ في اللغة. ط1. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

محمد، عبد المؤمن. 2017. ظاهرة تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه؛ تفسيرٌ وتحليلٌ. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية: المجلد 9. العدد 33.

Translated References :

Ahmed, Ahmed Abdel Azim. 2014. The semantic and contextual impact on the plurality of syntactic facets - Al-Qurtubi's interpretation as a model. (A magister message that is not published). Cairo University: Egypt.

Alastrabadi, Al Radhi. (1993). Explanation of Al-Radhi for Ibn Al-Hajeb. (1ed). Edited by: Hassan bin Muhammad Al-Hafzi, Kingdom of Saudi Arabia: Department of Culture and Publishing at Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

Al-Jassem, Mahmoud. 2004. Causes of pluralism in grammatical analysis. Journal of the Jordanian Language Academy: Issue 66.

Al-Kilani, Iman. 2016. The phenomenon of polymorphism in Arabic grammar; Causes and suggested solutions. The Jordanian Journal of Arabic Language and Lit-

ابن السراج، أبو بكر. (1996). الأصول في النحو. ط3. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جني، أبو الفتح. (1979). اللع في العربية. ط1. تحقيق: حسين محمد شرف. القاهرة: عالم الكتب.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (2005). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط2. علق عليه: أحمد طعمه حلبى. بيروت: دار المعرفة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1975). شرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ. ط1. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري. القاهرة: مطبعة الأمانة.

ابن هشام، أحمد. (2008). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ط2. تحقيق: صلاح عبد العزيز علي السيد. القاهرة: دار السلام.

ابن هشام، أحمد. (2010). شرح قطر الندى وبلّ الصدى. ط1. القاهرة: دار السلام.

ابن يعيشر، أبو البقاء يعيشر. (د.ت). شرح المفصل. مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

أحمد، أحمد عبد العظيم. 2014. الأثر الدلالي والسياقي في تعدد الأوجه الإعرابية - تفسير القرطبي نموذجًا. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة: مصر.

الأسترابادي، الرضى. (1993). شرح الرضى لكافية ابن الحاجب. ط1. تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، المملكة العربية السعودية.

إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الأشموني، أبو الحسن. (1955)، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك. ط1. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. بيروت.

الjassem، محمود. 2004. أسباب التعدد في التحليل النحوي. مجلة مجمع اللغة الأردني: العدد 66.

الزبيدي، أبو بكر. (2011). كتاب الواضح. ط2. تحقيق: عبد الكريم خليفة. دار جليس الزمان. عمان.

السيبيعي، مها. 2008. ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي (الخبر- الحال- النعت). (رسالة ماجستير غير منشورة).

جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية.

السيوطي، جلال الدين. (1987). الأشباه والنظائر في النحو. تحقيق: غازي مختار طليمات. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الكيلاني، إيمان. 2016. ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في النحو

- erature: 1(12).
- Al-Mousa, Nihad. (2003). Dualities in the issues of the Arabic language. (1ed). Amman: Dar Al Shorouk.
- Al-Mubarred, Abu al-Abbas. (1994). Brief. Investigation by: Muhammad Abd al-Khaliq Adimah. Cairo: Committee for the Revival of Islamic Heritage.
- Al-Subaie, Maha. 2008. The phenomenon of multiple grammatical functions in the linguistic structure (khabar - adverb - adjective). (A magister message that is not published). King Saud University. Saudi Arabia.
- Al-Suyuti, Jalal Al- din. (1987). Similarities and analogues in grammar. Investigation by: Ghazi Mukhtar Tulaimat. Damascus: Publications of the Academy of the Arabic Language in Damascus.
- Al-Zabidi, Abu Bakr. (2011). Obvious book.(2ed). Investigation: Abdul Karim Khalifa. Amman: Dar Companions of Time.
- Amayra, Ismail. (1996). Researches in Orientalism and Language.(1ed). Amman: Dar Al-Bashir.
- Ashmonie, Abu al-Hassan. (1955), Approach to the Salek to the Millennium Ibn Malik. (1ed). Achieving Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid. Beirut: Arab Book House.
- Fariha, Anees. (1973). Theories of language. (1ed). Beirut: Dar Lebanese Book.
- Ibn Al Sarraj, Abu Bakr. (1996). Origins in grammar. (3ed). Investigation by: Abdul Hussein Al-Fattli. Beirut: The Message Foundation.
- Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman. (2005) Explanation of IbnAqil on the Millennium of Ibn Malik. (2ed). Commented on it: Ahmad ToamahHalabi. Beirut: House of Knowledge.
- Ibn Hisham, Ahmed. (2008). MughniLabib for books of Bedouins. (2ed).Investigation: Salah Abdel Aziz Ali Al-Sayed. Cairo: Dar Al-Salam.
- Ibn Hisham, Ahmed. (2010). Explanation of the diameter of dew and wet of echo. (1ed). Cairo: Dar Al-Salam.
- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman. (1979). Allamah in Arabic. (1ed). Investigation by: Hussein Muhammad Sharaf. Cairo: The World of Books.
- Ibn Malik, Muhammad Ibn Abdullah. (1975). Explanation of Al-Umdat Al-Hafiz and Eddah Al-Ladh. (1ed). Investigation by: Abdel Moneim Ahmed Hariri. Cairo: Al Amana Press.
- Ibnya'esh, Abu Al- Baqa'. (W. D). Detailed explanation. Egypt: Moniriya Printing Department.
- Mudamm, Abdul-Momen. 2017. The phenomenon of polymorphism in Sibawayh's book; interpretation and analysis. Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls in Alexandria: Volume 9. Issue 33.
- Rabaa, Muhammad. (1992). Hearing and its importance in the grammatical constraint of Sebwayh. (Unpublished Master Thesis), Yarmouk University, Irbid: Jordan.
- Rabaa, Muhammad. (1999). Semantic clarity in knowledge and its effect on its construction and expression, An-Najah University Journal for Research (Human Sciences), 2 (8).
- Sebawayh, Amr bin Othman. (1988). the book.(3ed). Investigation by: Abd al-Salam Haroun. Cairo: Al-Khanji Library.

سيرة ذاتية مختصرة للباحث

معتصم باسم غواده

مدرّس متفرّغ في جامعة النجاح الوطنية، كلية العلوم الإنسانية- قسم اللغة العربية، باحث في اللغة والنقد الأدبي الحديث.

